

إسحاق بويتني



التيهية الثرية

الأستاذ الأديب العربي



الشيوعية التحررية

الكاتب: اسحاق بونتي

ترجمة
مازن كم الماز

الأرنتنف الأناركف المررف

٢٠١٢

الفهرس

| | |
|----|-----------------------------------------------------------------------------|
| ٣ | الفهرس |
| ٤ | مقدمة المترجم |
| ٥ | مقدمة (الطبعة الانكليزية) |
| ٦ | الشيوعية التحررية |
| ٧ | التحامل الأول: الاعتقاد بأن الأزيمة مؤقتة فقط |
| ٨ | التحامل الثاني: افتراض أن الشيوعية التحررية هي نتاج الجهل |
| ٨ | التحامل الثالث: الأرستقراطية الفكرية |
| ٩ | التحامل الرابع: الزعم بأننا نشعر فقط بالازدراء تجاه الفن، العلم، أو الثقافة |
| ٩ | التحامل الخامس: أننا غير مؤهلين لبناء حياة جديدة |
| ١٠ | التحامل السادس: الاعتقاد بالحاجة إلى مخطط اجتماعي |
| ١٠ | التحامل السابع: وضع المعرفة قبل التجربة |
| ١١ | التحامل الثامن: السياسيون كوسطاء |
| ١٢ | التنظيم الاقتصادي للمجتمع |
| ١٢ | التنظيم السياسي |
| ١٢ | التنظيم الاتحادي (النقابي) |
| ١٣ | التنظيم السياسي |
| ١٣ | التنظيم النقابي (الاتحادي) |
| ١٤ | الثروة والعمل |
| ١٥ | الإمكانية الاقتصادية لوطننا |
| ١٧ | التطبيق |
| ١٧ | في الريف |
| ١٨ | في المدينة |
| ٢٠ | النظام الاقتصادي العام |
| ٢١ | النتيجة |

مقدمة المترجم

تنبع أهمية الكتاب من دوره التاريخي الاستثنائي في أحداث تاريخية استثنائية هي أيضا، إنها الثورة الإسبانية في النصف الثاني من ثلاثينيات القرن العشرين. ألهم هذا الكتاب العمال والفلاحين والمثقفين الإسبان في بحثهم ونضالهم لتأسيس عالم جديد ومختلف. ليس الكتاب صدق للماركسية اللينينية، بل هو يتحدث عن عالم يختلف تماما عن المجتمع الذي أقيم على أساس ديكتاتورية البروليتاريا التي اختزلت في "منظمات طليعية" بيروقراطية وفوقية فوقه أوفي رأس هرمه تماما كما كان الوضع عليه من قبل، إنه يتحدث عن عالم يقوم على الاتحاد الطوعي والمساعدة المتبادلة بين جمهور المنتجين المتساويين لا يعرف أية تراتبية هيكلية صارمة على النحو المسمى بالمركزية الديمقراطية، عالم يقوم على أنقاض آخر المجتمعات الطبقيّة التي تقوم على استغلال أقلية للأكثرية وعلى تبعيتها (أوبالأحرى عبوديتها الفعلية) لنخبة حاكمة مطلقة التصرف في تفاصيل حياتها وعلى إلحاقها بعشرات المؤسسات القائمة على القمع وتهميش ما يسمى بالأتباع وإدعاء الوصاية عليهم. التاريخ لا يعيد نفسه لكن هذه الوثيقة الهامة هي ملك لأولئك الحاملين بالغد الأفضل، بعالم أفضل، عالم يقوم من أجل الإنسان وبالإنسان.

صدر لأول مرة من قبل الفيدرالية الوطنية للعمل باللغة الإسبانية ككراس وزع على نطاق واسع عام ١٩٣٢، مع طبعات تالية كثيرة. - ظهرت الترجمة الانكليزية الأولى في "استعراض مطبعة سينفويغوس الأناري" # ٦ أوركي ١٩٨٢.

مازن كم الماز

مقدمة (الطبعة الانكليزية)

كان إسحق بونتي واحدا من الأعضاء القلائل جدا من الطبقات غير العاملة الذين تمتعوا بأي نفوذ داخل الفيدرالية الوطنية للشغل ما قبل الحرب في إسبانيا. بحسب خوسيه بيراقس في مؤلفه أناركيون في الثورة الإسبانية فقد كان "طبيبا واشتراكيا باسكيا، محرزا وداعية للشيوعية التحررية. وتعاون مع الصحافة السينديكالية والأناركية..". لكن لا يوجد أي شيء في هذا الكراس الذي ظهرت طبعته الأولى في عام ١٩٣٢ يقترح أنه كان ملتزما بشيء آخر غير الأناركية.

ليست الشيوعية التحررية مخططا لمجتمع المستقبل. إنها بالأحرى مجموعة من المبادئ لتقوم الطبقة العاملة بتطبيقها، وكل من هو مستعد للعمل إلى جانبها، لتولي وإدارة القاعدة الاقتصادية للمجتمع بغرض إعادة تشكيله بما يتوافق مع العدالة الاجتماعية. فيما هي جماعية في الروح والطريقة توفر الشيوعية التحررية أكبر فرصة ممكنة للحاجات والطموحات الفردية. إنها ليست برنامج طوباوي، لكنها الوسيلة التي يمكن من خلالها بلوغ يوتوبيا الأناركية.

في ديسمبر كانون الأول ١٩٣٣ شكل بونتي وسبيريانوميرا ودوروتي اللجنة التي نظمت الانتفاضة في آراغون. وصف ميغيل فوز، وهو رفيق شارك في تلك الأحداث، هذه الأحداث بشكل بليغ :

"قام الرفاق بمهمتهم في إحراق أرشيف الملكية، وسجلات الكنيسة والبلدية، الخ...حظر إعلان عام منذ ذلك الحين تداول النقود...عشنا خمسة أيام في ظل الشيوعية التحررية، معتمدين على ولاء القرية وخوف العدو. حضر بعض خصومنا إلى النقابات (الاتحادات) ليسألوا، في تجمع كبير، عن إيضاحات عن معنى الشيوعية التحررية، وبعضهم غير موقفه عفويا".

تم القضاء على انتفاضة آراغون بوحشية كبيرة من جانب السلطات. كان بونتي من بين الذين تم اعتقالهم وتعذيبهم من قبل البوليس. بعد خمس شهور أطلق سراحه أخيرا مع بقية المنظمين بفضل الضغط الشعبي الهائل، وأسقطت القضية القانونية ضد جمهور المنتفضين بعد غارة جريئة على مكاتب الإدعاء نفذت من داخل السجن.

كان كراس بونتي مقروءا على نطاق واسع. وكان مصدر إلهام البرنامج التاريخي الذي صاغته الفيدرالية الوطنية للشغل (المنظمة الأناركية السينديكالية للعمال الإسبان - المترجم) في مؤتمرها في أيار مايو ١٩٣٦ في ساراغوسا. كانت هذه المدينة مركز انتفاضة ديسمبر كانون الأول ١٩٣٣. استنادا على هذا البرنامج قام العمال الإسبان التحرريون، في نضالهم ضد الفاشية الذي كان قد بدأ قبل عدة أسابيع فقط، بدفع التحرر الاجتماعي إلى مستويات غير مسبوقة. لسوء الحظ، كان بونتي واحدا من أوائل ضحايا الفاشيين، ألقي القبض عليه خلف خطوطهم وأطلقت عليه النار في يوليو تموز ١٩٣٦.

بين الحركات الإصلاحية العمالية في معظم أنحاء العالم اليوم، وقادتها الرجعيين (وقادتها المستقبلين التسليطين من الطبقة الوسطى)، وبين طراز الاتحادات الثورية التي وصفها بونتي، الفروق عديدة وهائلة. حتى لو أن كل موظفيها الذين يعملون بدوام كامل، كل متعاقد النقابات، كل الوارد المالية المغربية للتقاعد وكل بقية جهاز الوهم والابتزاز الذي يبقى عبئ الأجر اليوم مقيد فيزيائيا ونفسيا إلى دولا الطاحون الدائر - إذا اختفى كل ذلك بين عشية وضحاها، فإن العمال لن يستيقظوا في الصباح التالي وقد أصبحوا فجأة دون دفاع أمام الجشع عديم الرحمة لأصحاب العمل. على العكس، سيكونون منظمين في أماكن عملهم، لكن مع فارق أنهم سيكونون قادرين على أن يتوحدوا كما لم يفعلوا من قبل، مدركين أخيرا لمصالحهم الحقيقية.

عندما يصبح صراعهم أكثر ثقة وأكثر اتساقا، موجهها لا محالة نحو إلغاء عبوديتهم، للرأسمالية وللدولة، فإن مبادئهم التنظيمية التي سيتبنونها ستكون حتما تلك التي يجري وصفها هنا من قبل المعالج الإنساني والمناضل التحرري اسحق بونتي.

الشيوعية التحررية

إن الفيدرالية الوطنية للشغل (المنظمة الأناركية النقابية الإسبانية التي قادت نضال العمال الإسبان في النصف الأول من القرن العشرين - المترجم)، إذا جاز التعبير، هي السبيل لكل النضالات الثورية التي تقوم بها الطبقة العاملة باتجاه تحقيق هدف معين خاصة: بناء الشيوعية التحررية. هذه الشيوعية التحررية هي نظام للوجود الإنساني يحاول أن يجد طريقا لحل المعضلة الاقتصادية دون اللجوء إلى السلطة أو السياسة بالتوافق مع الوصفة التالية: من كل حسب قدرته، ولكل حسب حاجته.

تتقدم حركة حرية الطبقة العاملة عبر معاناة الدروس المرة للمعركة. إنها تنبعث من كل تراجع متجددة بمحوية جديدة. إنها قوة في صناعة وصياغة المستقبل. إنها تحمل في داخلها بذرة الكمال الاجتماعي وتشير إلى وجود كفاح ينبع من أعماق الإنسان، كفاح لأنه لا يمكن أن يفنى حتى لو فقد طريقه لمئات المرات مرة أخرى.

لقد خرجت حركة العمال سالمة من قمع بربري. لفترة طويلة سمحت بإغرائها بالصوت المزيف للإصلاحية وبالأغاني المغوية للسياسة التي تقود فقط إلى تحرير القادة والمنقذين أو المخلصين، الذين تحولوا فجأة من كونهم أخوة إلى أعداء.

كان العمال هدفا للكثير جدا من التبشير. بعضهم قال لهم أن عليهم أن يبقوا هادئين، بعضهم قال أنهم يحتاجون إلى الثقافة، والبعض الآخر إلى التدريب. بحسب تصور أولئك الذين يفترض أن يكونوا رعاتهم لم يكن العمال أبدا ناضجين بما فيه الكفاية ليحرروا أنفسهم. إذا قدر للوضع أن يستمر فإن التحضيرات ستستمر إلى الأبد: الطريقة الوحيدة التي يمكن بها للعمال أن ينفضوا عن كاهلهم الجهل والحرمان الثقافي الذي يفرضه عليهم النظام والدولة الرأسمالية هو عن طريق الثورة. إن كل حرية جزئية ستتكلف جهدا هائلا تماما مثل الانعتاق الكامل، إذا كان المطلوب هو الفوز بها جماعيا وليس فقط كأفراد.

إذا بحثنا عن طرق لفعل ذلك من دون مهاجمة النظام، لن يوجد عندها حل ممكن للمشكلة الاجتماعية. إنها مثل بيضة كولومبوس. إذا أقمناها على نهاية وحاولنا موازنة البيضة على نهاية واحدة فإننا فقط سنضيع الكثير من الوقت. لا بد أن نلجأ إلى تسوية إحدى نهايتي البيضة بضررها على الطاولة وبالتالي مهاجمة الشكل الفعلي للبيضة نفسها.

تقوم الفيدرالية الوطنية للشغل بدور مفسر حركة حرية العمال، محذرة من النسيج الناعم للإصلاحية وتعطي الطريق المسدود للسياسة ولادة جديدة. إنها تشق طريقا مستقيمة، هو طريق الفعل المباشر، التي تقود مباشرة إلى بناء الشيوعية التحررية، الطريق الوحيد إلى الحرية. لا يوجد أي معنى في بناء حركة قوية ستفوز بالإعجاب من كل من أعضائها ومن الخارج ما لم تحقق هدفها بالتحرير. لا يوجد هناك أي هدف غامض لإخفائه: إنها خط الجبهة. هذا الهدف في شكل الأناركية، والتي تقدم التوجيه والقوة المحفزة.

إن الشيوعية التحررية هي مجتمع ينظم من دون دولة ومن دون ملكية خاصة. ولا توجد هناك حاجة لاختراع أي شيء أو استحضار منظمة جديدة في سبيل هذا الهدف. إن المراكز التي ستنظم حولها الحياة في المستقبل موجودة بالفعل في مجتمع اليوم: الاتحاد الحر والمجلس الحر.

الاتحاد (النقابة): إنه يضم عفويا العمال من المصانع وكل أماكن الاستغلال الجماعي.

والمجلس الحر: جمعية تمتد جذورها إلى الماضي عندما انضم، مرة أخرى بشكل عفوي، سكان القرى والبلدات معا، والتي تدل على الطريق إلى حل المشاكل في الحياة الاجتماعية في الريف. (يعني المؤلف بالقرية مستوطنة ريفية تضم حتى سبعة آلاف ساكن، محرر الطبعة الانكليزية).

تتم إدارة كلتا المنظمتين وفق المبادئ الاتحادية والديمقراطية، ستكون سيدة نفسها عند اتخاذ القرارات، بدون أن تلحق بأية هيئة أعلى، سيكون التزامها الوحيد هو أن تتحد الواحدة مع أخرى كما تستدعي ذلك الحاجة الاقتصادية لهيئات الارتباط والاتصال المنظمة في الاتحادات الصناعية.

سوف تأخذ النقابة والمجلس البلدي الحر على عاتقها الملكية الجماعية أو المشاعية لكل شيء هوتحت الملكية الخاصة الآن وسوف تنظم الإنتاج والاستهلاك (أو بكلمة الاقتصاد) في كل منطقة.

إن الجمع نفسه بين مصطلحي الشيوعية والتحررية هودلالة في نفسه على اندماج فكرتين: أولهما هي الجماعية التي تريد أن تجلب التجانس في المجموع عبر مساهمات وتعاون الأفراد بدون أن تقوض استقلاليتهم بأي شكل من الأشكال، أما الأخرى فهي الفردية، التي تريد أن تطمئن الفرد على أن استقلاليتها سوف تحترم.

بما أنه لن يستطيع أن ينجز أي شيء وحيدا، فإن عامل المصنع أو عامل السكة الحديدية أو التشغيل يحتاج إلى أن يضم قواه مع زملائه، لكي يقوم بعمله وأيضا ليحمي مصالحه كفرد. على العكس فإن الحر في وعامل المزرعة يمكنهما أن يعيشا على نحو مستقل وحتى يمكنهما أن يكونا ذاتيا الاكتفاء، كنتيجة لذلك فإن روح الفردية متأصلة عميقا فيهما. لذلك فإن النقابة تلبى الحاجة إلى منظمة جماعية، فيما يناسب المجلس الحر أكثر المشاعر الفردية للفلاحين.

إن الفقر هو العرض والعبودية هي المرض. إذا اكتفينا بالظاهر فإننا سنتفق جميعا أنه يجب تخصيص الفقر على أنه أسوأ معلم في مجتمعنا المعاصر. لكن أسوأ بلاء هي العبودية، التي تكره الإنسان على أن يعيش في ظل الفقر وتمنعه من الثورة عليه. إن أكبر الشرور ليس رأس المال الذي يستغل العامل ويزداد غنى على حسابه، لكنه الدولة التي تبقي العامل عاريا ومن دون دفاع، مبقية إياه في حالة خضوع بالقوة المسلحة وبالسجن.

إن كل مرض نستنهجنه في المجتمع اليوم (وهذا ليس محل ذكرها جميعا هنا) يصدر عن مؤسسة السلطة، التي هي الدولة ومؤسسة الملكية الخاصة، التي يؤدي تراكمها إلى تشكل رأس المال. إن الإنسان تحت رحمة هذين البلاءين الاجتماعيين واللذان يقعان خارج سيطرته: إنها تجعلها تافها جشعا ومجردا من التضامن عندما يكون غنيا وعتيد الإحساس على نحو متحجر تجاه المعاناة الإنسانية عندما يكون فقيرا. إن الفقر يقود إلى الانحطاط لكن الثروة تفسد. إن الإذعان يقود الإنسان إلى حالة من الذل، فيم السلطة تمسخ وعيه. لم يسبب أي شيء دموعا أو إراقة أكثر للدماء من رأس المال، بشهيته التي لا حد لها للريخ. إن التاريخ كله مليء بالجرائم والفظائع التي ارتكبتها السلطة.

إن تراكم الثروة مثل تراكم السلطة في يد أقلية ما يمكن فقط تحقيقه على حساب حرمان البقية. لتدمير الفقر، وأيضا لإنهاء العبودية، يجب مقاومة تراكم الملكية والسلطة بحيث أن أي كان لا يحصل على أكثر مما يحتاجه ولا يسمح لأي كان بأن يسود على كل الآخرين.

دافعان رئيسيان. بسبب طبيعتنا نفسها والطريقة التي نعيش بها فلدى الشعب دافعان لا يمكن كبتهما: للخبز، وهوكل شيء نحتاجه كي نلبي حاجاتنا الاقتصادية (كالطعام واللباس والسكن والتعليم والمعونة الطبية ووسائل الاتصال)، وللحرية، أو للسيطرة على أفعالنا. إن الضغوط الخارجية نفسها لا تملك أي ضعينة لنا حيث أننا ننحني أمام تلك الضغوط التي تمارسها الطبيعة نفسها. ما الذي يدفعنا للثورة والتمرد هي الضغوط الاستبدادية، نزوة الآخرين. إننا لا نمانع في وجود تقييدات إذا اعتقدنا أنها عادلة، وأنه قد ترك لنا الحكم في أنها كذلك. لكننا نرفضها بكل القوة التي نملكها إذا كانت شيئا مفروضا علينا دون أن يكون لنا رأي في هذه المسألة.

إلى هذا الحد تكون المشاعر تجاه الحرية كبيرة وهائلة (هذا الطموح لنكون سادة أنفسنا) بحيث أن هناك حكاية شعبية قديمة حيث يقوم رجل نبيل بهجر السفينة، الاستقرار والدفع في نزل ويذهب إلى طريق مفتوح، لقد فعل ذلك ليحافظ على حريته، لأن ثمن بقائه وراحته في النزل كان أن يخضع لنظامه الذي يشبه نظام الشكنة العسكرية.

يجب أن تجعل الشيوعية التحررية من الممكن تلبية الحاجة الاقتصادية وفي نفس الوقت احترام هذه الرغبة في الحرية. انطلاقا من التوق إلى الحرية فإننا نرفض أية شيوعية رهبانية أو على نمط الشكناات، الشيوعية المضادة للأكداس وخلايا النحل، وشيوعية روسيا التي على نمط الراعي والقطيع.

الأحكام المسبقة: لكل من يقرأ هذا بطريقة متحاملة وشعر جسده منتصب، فإن كل هذا سيبدوأحمقا. دعنا نتفحص هذه الأحكام المسبقة المعينة لكي نساعد أولئك الذين يعانون منها للتغلب عليها.

التحامل الأول: الاعتقاد بأن الأزمة مؤقتة فقط

إن رأس المال والدولة مؤسستان قديمتان، إنهما في أزمة على مستوى العالم، أزمة تتقدم ولا شفاء لها. إنهما عضويتان، مثل أي شيء في العالم الطبيعي، تحملان داخل جسديهما المتفسخين بذور العضويات التي ستأخذ مكانهما. في عالم الطبيعة لا يوجد خلق ولا تدمير - فقط تحول في كل شيء. إن رأس المال

يفرق في قدرته. تزداد البطالة باطراد لأن الاستهلاك لا يمكنه أن يقابل المعدل الذي يتوسع به الإنتاج بواسطة الآلة. إن العاطلين عن العمل هم قوات الثورة. إن الجوع يجعل من الفرد المعزول جباناً لكن عندما يكون الشعور بالجوع عاماً فإنه يصبح مصدراً للغضب العارم وللجراً. إن الأفكار الهدامة تنمو بين الطبقة العاملة وهي تحرز المزيد من التقدم. إن الدولة أيضاً تختنق وسط مكائد القوة. إنها تجد نفسها مضطرة إلى تشكيل قوى قمعية أكثر وبيروقراطية أكبر تزيد من تكديس الحمل الثقيل الطفيلي على الضرائب المسروقة من دافعي الضرائب. يدعم المرء البناء فقط لأنه مهدد بالسقوط. إن الوعي الفردي الذي أصبح أكثر حدة مع كل دقيقة تمره في تعارض مع القيود التي تفرضها الدولة. لقد دفع اقتراب سقوطها الدولة لكي تعكس تطورها التاريخي نحو أشكال أكثر ديمقراطية، لكي تلبس ثوب الفاشية في إيطاليا والديكتاتورية في كل مكان آخر، بما في ذلك ديكتاتورية الطبقة العاملة في روسيا. ما الذي أدى بمطالب الطبقة العاملة المتزايدة ضد مؤسسة رأس المال القديمة إلى أن تصبح أزمات إنتاج أو هبوط، الدولة هذه المؤسسة القديمة جدا تتصدى اليوم للمطامح التحررية للجماهير. لكنهم سوف يتغلبون عليها.

من غير المجدي أن نبقى معلقين بالأنظمة القديمة ونحاول إيجاد مسكنات أو إصلاحات، وأن نبحت في الشقوق حتى لو كانت هذه المسكنات مغرية مثل "الضريبة الوحيدة" لهنري جورج، لأنها تأتي متأخرة جدا لتبعث حياة جديدة في العضوية البالية. عوضاً عن ذلك يجب أن تفكر في هذا الذي يجاهد كي يولد، هذا الذي يسعى ليحل مكان ما يوشك على الزوال، هذه القوى الجينية التي تحاول أن تجد مكاناً في حياة المجتمع.

التحامل الثاني: افتراض أن الشيوعية التحررية هي نتاج الجهل

لأن الشيوعية التحررية قد ناصرها ودافع عنها أشخاص معروفين بأنهم غير مثقفين وجاهلين، أشخاص لا يحملون دبلومات جامعية فقد افترض أنها حل تبسيطي يفشل في أن يأخذ تعقيدات الحياة بعين الاعتبار والمصاعب المتأصلة في تغيير على نطاق ضخم كهذا.

جماعياً يعرف العمال عن السوسيولوجيا - علم الاجتماع أكثر من المثقفين، إنهم أبعد نظراً بكثير عندما يتعلق الموضوع بالحلول. لذلك فعندما نأخذ مشكلة الأعداد الزائدة من الأشخاص المحترفين، لنقل الأطباء والمحامين، فإن الحل الوحيد الذي يخطر في البال أويقترح نفسه هو في تقييد الدخول إلى الكليات، وأقول " لقد ملأت كل الشواغر. لا يوجد أي مكان لأي شخص آخر ". بقولهم هذا فإنهم يرسلون الأجيال الصاعدة الذين تشق طريقها إلى قاعات المحاضرات بأعداد متزايدة إلى مهن أخرى أو إلى احتجاجات صاخبة. كما أن ذلك الحل سخي تبسيطي ومؤذي - بالكاد يناسب الأشخاص الذين يقوم كبرياءهم على تفوقهم على الآخرين.

أما العمال من جهة أخرى، بما ينسجم مع (مقارعتهم) في كتب علم الاجتماع، فإنهم يتجرؤون على أن يقترحوا حلاً لا يقتصر على طبقة واحدة، ولا على جيل واحد من طبقة واحدة، بل حلاً ينطبق على كل طبقات المجتمع. حل سبق لعلماء الاجتماع المؤهلين أن تطرقوا إليه على مستوى علمي وفلسفي وهو حل يمكنه اليوم أن يقف في مواجهة أي حل نظري للمسألة الاجتماعية، على أساس توفير الخبز والتعليم لجميع الناس.

إذا كان "الجهلة" هم الذين يجاهرون بهذا الحل، فهذا بالتحديد بسبب كل تعليمهم ذا السمعة الحسنة (المعتبر) ، فإن المثقفين لا يعرفون أي شيء عن هذا الحل. وإذا ما تبناه العمال كراية لهم، فإن السبب هو أن الطبقة العاملة تملك جماعياً رؤية أكثر دقة بكثير عن المستقبل واتساع روعي أكبر من كل الطبقات المثقفة مجتمعة.

التحامل الثالث: الأرستقراطية الفكرية

هذا موقف يقول بأن الشعب غير مؤهل ليعيش حياة الحرية وبالنتيجة فإنه بحاجة للوصاية. يريد المثقفون أن يستمتعوا بنفس الميزة الأرستقراطية على الشعب كما فعل النبلاء حتى اليوم. إنهم يتوقون ليكونوا قادة وموجهي الشعب.

ليس كل ما يلعب ذهاباً. ولا موقف المثقفين من كل الذين كان قدرهم أن يجرموا من التعليم أن يتم تحقيرهم (ازدراؤهم). يعجز الكثير من المثقفين عن الترفع فوق القطيع العام أو العادي، حتى على الأجنحة التي تمنحهم إياها شهادات تخرجهم. وبالعكس فإن الكثير من جمهور الطبقة العاملة متساوون مع المثقفين فيما يتعلق بالموهبة.

إن التدريب الجامعي لمهنة ما لا يقتضي التفوق، لأن تدريباً كهذا لا يجري الفوز به من خلال المنافسة الحرة بل بالأصح تحت حماية وضمان الامتيازات الاقتصادية.

ما نسميه بالفطرة السليمة، الفهم السريع للأشياء، القابلية الفطرية، المبادرة والأصالة هي أشياء لا يمكن أن تباع أو تشتري في الجامعات. يمكنها أن توجد في الأميين وفي المثقفين بدرجة متساوية.

بسبب جهلها الشديد، فإن الذهنية الجاهلة مفضلة على العقول التي تم تسميمها بالامتيازات ونخرها الاجتهاد والكدرح الروتيني للتعلم. قد يكونون مثقفين، لكن مثقفينا مع ذلك جاهلين في فهمهم للكرامة، فهم يشع أحياناً بشكل أكثر بريقاً بكثير في الأشخاص الذين يفترض أنهم غير مثقفين.

إن عملاً نظيفاً لا يعني التفوق أكثر من كون المرء يعمل في مهنة ومن التبسيط والصبيانية الإدعاء بأن الأشخاص في هذا النوع من العمل يجب أن يأمرؤا ويوجهوا الآخرين الذين لا يعملون فيه.

التحامل الرابع: الزعم بأننا نشعر فقط بالازدراء تجاه الفن، العلم، والثقافة

إن موقفنا هو أنه لا يمكننا أن نفهم لماذا لكي تتألق هذه الفعاليات الثلاثة فإنه علينا أن نبقى في فقر أو تحت عبودية الإنسان. من وجهة نظرنا فإن عليها أن تكون متناقضة مع هذه الشرور غير الضرورية. حتى، لغرض أن تتألق، فإنها تحتاج إلى أن تعارض القبح، والجهل، وانعدام الثقافة، عندها سنعلن هنا والآن أننا لا نريد أي منها وأنه ليس لدينا أي تأنيب ضمير لننطق بمثل هذه المرطقة بقولنا هذا.

إن الفن، العلم والثقافة لا يمكن شراؤها بالمال أو أن يستولى عليها بالقوة. على العكس إذا كانت لديها أية قيمة، فإنها ترفض كل تبعية وتتحدى الخضوع. إنها تولد من التفاني الفني، من المهبة، من الرغبة في التساؤل والميل إلى الكمال في حد ذاته. إنها لا تستحضر من قبل أي من الأنصار الكرماء أو القياصرة. إنها تزدهر في كل مكان بطريقة عفوية وما تحتاج إليه هو ألا تقف أية عقبة في طريقها. إنها ثمرة ما هو إنساني ومن السذاجة الاعتقاد بأن أي شيء يضاف إليها بأن تقيم الحكومات مكاتب لبراءات الاختراع أو جوائز ثقافية.

عندما يطالب العامل بالحبز ويشدد على العدالة ويحاول أن يجر نفسه، فقط ليواجه بتهمة أنه سيدمر الفن، العلم والثقافة، فإنه من الطبيعي أنه يجب أن يهاجم قداسة المؤسسات التقليدية وأن يثبط بضربة واحدة ذلك الإله المنبوذ الذي يستخدم لتثبيته في عبوديته وفقره. ومن هذا الذي يقول أن الفن، العلم والثقافة سوف تنقص بأي طريقة ببداية سعادة ومنتعة الحرية؟

التحامل الخامس: أننا غير مؤهلين لبناء حياة جديدة

يحتاج النظام الاقتصادي الجديد إلى مساعدة تقنية، مثل تلك التي توجد بين المختص والعامل غير الماهر. بالضبط كما تتعاون حتى اليوم القوى الثورية في الإنتاج، وبالتالي سيكون على كل واحد غداً أن يفعل كذلك. حيث لا يجب أن يحكم على الحياة الجديدة من القدرات التي توجد الآن في المجتمع ككل. ليس حب البرجوازية هو الذي يحث الفني على العمل، بل الضرورة الاقتصادية. في الغد أيضاً الشيء الذي سيحفز كل إنسان على التعاون في الإنتاج سيكون أيضاً الضرورة الاقتصادية، لكنها ضرورة اقتصادية سيشعر بها كل المواطنين سلمي البنية. إننا لا نثق فقط في أولئك الذين يعملون بدافع التفاني والفضيلة.

لذلك فإننا لا نحتاج إلى إبهار العالم بمواهبنا، ولا بهباتنا الخارقة، التي قد تكون أي شيء ضئيل ومزيف مثل مواهب السياسيين. إننا لا نقترح أن نفتدي أي كان. إننا ندافع عن نظام لن يكون من الضروري فيه للناس أن يكونوا عبيداً لدفعهم إلى الإنتاج ولن تكون فيه أية دعوة لإفقار الناس لإخضاعهم لجشع رأس المال حيث لن تكون النزوة أو المنفعة الخاصة أو الشخصية هي التي تحكم أو توجهه، لكن حيث نشارك جميعاً بانسجام الكل، كل منا بعمله، بما يتناسب مع قوته وموهبته.

التحامل السادس: الاعتقاد بالحاجة إلى مخطط اجتماعي

هذا الاعتقاد بأن المجتمع يحتاج إلى السلطة ليحافظ على النظام، وأن الجمهور سوف ينحل إلى الفوضى ما لم توجد قوة شرطة تمنع حدوث ذلك، إنه حكم مسبق، تعهده السياسيون. ما الذي يحافظ على تماسك المجتمعات الإنسانية ليس إكراه السلطات، ولا الحكمة الذكية لمن هم في الحكومة، الذين يتخيلون أنفسهم دوماً بشكل مزيف على أنهم يمتلكون هذه الميزة. ما الذي يحافظ على تماسك المجتمعات هو غريزة الاجتماع (رغبة الاختلاط بالآخرين) والحاجة إلى المساعدة المتبادلة. إلى جانب ذلك تميل المجتمعات إلى أن تتخذ أشكالاً أكثر كمالاً أبداً ليس لأن قادتها يختارون ذلك، بل لأن هناك ميلاً عفويًا نحو التطور بين أولئك الذين يشكلونها، بإلهام فطري من هذا النوع في أية مجموعة من الكائنات البشرية.

بحسب ذات الفكرة الخاطئة فإننا ننسب نمو وتطور الطفل لرعاية والديه كما لو أن النمو والنضوج هما نتيجة سبب ما خارجي. لكن النمو والتطور يوجدان دائماً في أي طفل من دون أن يحتاج أي كان إلى أن يستحثهما. الشيء الضروري هو ألا يقوم أي كان بعرقلتهم أو إعاقتهم.

يعلم الطفل ويربى بنفس الطريقة: بالاستعداد الطبيعي. قد ينسب الفضل إلى المعلم بسبب موهبة الطفل لكونه قادراً على الفهم ولأنه قد تم تشكيله، لكن حقيقة الأمر أن الطفل يتعلم ويربى حتى من دون أن يوجهه أي أحد، بشرط ألا توجد أية عقبات في طريقه. وفي علم التربية العقلاني (أو أصول التدريس) (الذي هو "التدريس الذي يركز على الطفل" - محرر الطبعة الانكليزية)، فإن الدور الرئيسي للمعلمين هو أن يعمدوا أنفسهم في المهمة المتواضعة بيولوجياً لفتح الطريق وإزالة العقبات التي تقف في طريق استعداد الطفل ليفهم العلم وليشكل نفسه. يقدم الأشخاص الذين يعلمون أنفسهم بأنفسهم دليلاً كبيراً عن أن المعلم ليس شريكاً ضرورياً في عملية التعلم.

يمكننا أن نقول نفس الشيء عن الطب. يمكن للطبيب أن يدعي الفضل في شفاء مريض ما وقد يصدق الناس إلى حد كبير. لكن المسؤول فعلاً عن شفاء المريض هو الميل العفوي في الجسد لاستعادة توازنه، وآليات دفاع الجسم نفسه. يقوم الطبيب بعمله على أفضل وجه عندما، مرة أخرى مع التواضع البيولوجي، يقوم فقط بإزالة العوائق والعقبات التي تقف في طريق الدفاعات التي تعمل على استعادة الصحة. وفي حالات ليست قليلة يتعافى المريض رغم الطبيب. لكي تنتظم المجتمعات الإنسانية، ولتحقق كمال هذا التنظيم، لا توجد هناك أية حاجة لأي كان لكي يحركها. يكفي ألا يعيقها أحد ما أولاً يوقفها. مرة أخرى من السذاجة أن نرغب بتحسين الإنسان وأن نسعى إلى استبدال الاتجاهات الطبيعية الإنسانية باختلاق السلطة أو التلويح بعصا المرشدين. مع التواضع البيولوجي فإننا نحن الأناركيون نطالب بأن يطلق العنان لتلك الاتجاهات والغرائز التنظيمية.

التحامل السابع: وضع المعرفة قبل التجربة

إن هذا يشبه أن نريد أن تسبق البراعة التدريب: أن تسبق المهارة التمرين: وأن تسبق الخبرة العملية المحاولات والأشياء قبل العمل الجاد.

إننا نطالب منذ البداية بأن نأتي بنظام سليم من دون نواقص، وأن نضمن أن الأشياء ستعمل بهذه الطريقة، ومن دون أي حوادث طارئة أو أخطاء. إن كان تعلم أن نحيا يجب أن يتم بهذه الطريقة، فإن تدريبنا (تتلمذنا) لن ينتهي أبداً. ولن يتوقف الطفل عن أن يتعلم المشي أبداً، ولا الشاب كيف يركب دراجة. على العكس، ففي الحياة الفعلية تحدث الأشياء بالطريقة الأخرى تقريباً. تبدأ مرة بتخاذ قرار العمل ومن خلال هذا العمل يتعلم المرء. يبدأ الطبيب بالممارسة فيما هو ليس بعد عالم في فنه، الشيء الذي يكتسبه عبر المجاهدة، الخطأ، والكثير من الإخفاقات. من دون تدريب مسبق في الاقتصاد المنزلي، فإن مدبرة المنزل يمكنها أن تبقى رؤوس أفراد أسرتهما فوق الماء من خلال التدبير الجيد لأجر غير كاف. يصبح المرء متخصصاً بالانبعاث من الجمود شيئاً فشيئاً.

إن الحياة في الشيوعية التحررية ستشبه تعلم الحياة. نقاطها الضعيفة وإخفاقاتها ستتكشف عندما سيجري وضعها موضع التطبيق. لو كنا سياسيين لرسمنا نعيماً أوجنة طافحة بالأشياء المتقنة الحالية من النواقص. لكن لكوننا بشراً وكوننا مدركين لما يمكن للطبيعة الإنسانية أن تكون، فإننا نثق بأن الناس (الجماهير، الشعب) ستتعلم أن تسير في الطريق الوحيد الممكن بالنسبة لهم للتعلم: عن طريق السير قدماً.

التحامل الثامن: السياسيون كوسطاء

إن أسوأ هذه الأحكام المسبقة هو الاعتقاد بأن مثالا أعلى يمكن أن يدخل حيز الوجود من خلال وساطة أقلية، حتى لو أن هذه الأقلية قد لا ترغب بأن تعرف على أنهم سياسيون. يكتفي السياسيون بوضع شعار على الوجه الخارجي لنظام ما وأن يكتبوا إرشادات جديدة في الوثائق الدستورية. هكذا كان من الممكن أن يصور النظام الروسي على أنه شيوعية، وأصبح من الممكن تصوير إسبانيا على أنها جمهورية للعمال حيث يبلغ عدد العمال من كل الطبقات ١١ مليوناً (من بين مجموع سكان يبلغ ٢٤ مليوناً - محرر الطبعة الانكليزية). إذا كان الأمر بيد السياسيين ليجلبوا الشيوعية التحررية إلى حيز الوجود سيكون علينا أن نتدبر أمورنا مع نظام غير مؤهل بأية طريقة لا كشيوعي ولا كتحريري.

كما ضد تلاعب أواحتيال العمل السياسي، فإننا ندافع عن العمل المباشر الذي ليس إلا التحقق المباشر للفكرة في العقل، وجعلها ملموسة، حقيقة واقعية وليست قصة مكتوبة بشكل مجرد على نحو ما أو وعد بعيد المنال. إنه التطبيق من قبل الجميع أنفسهم لاتفاق وضعوه هم جميعهم، دون أن تضع نفسها بيد المخلصين أو المنتقدين ومن دون أن تضع ثقتها في أية وساطة.

كلما كان علينا أن نلجأ أكثر إلى العمل المباشر وأن نتخلص من الوسطاء، كلما أصبح تحقق الشيوعية التحررية أكبر.

التنظيم الاقتصادي للمجتمع

تقوم الشيوعية التحررية على تنظيم اقتصادي للمجتمع، بحيث تكون المصلحة الاقتصادية الرابطة العامة المنشودة بين الأفراد على أنها الرابطة الوحيدة التي اتفق عليها الجميع. ليس للتنظيم الاجتماعي للشيوعية التحررية أي هدف آخر سوى أن يجعل كل شيء يستخدم لصنع ثروة المجتمع ملكية عامة، أي، وسائل وأدوات الإنتاج والمنتجات نفسها وأيضا أن تجعل التزاما عاما بأن يشارك كل فرد في هذا الإنتاج بحسب طاقاتهم ومواهبهم وعندها أن تتولى توزيع هذه المنتجات بين الجميع بحسب حاجات كل فرد.

كل شيء لا يحدد كوظيفة أو فعالية اقتصادية يقع خارج صلاحية هذا التنظيم وخارج سيطرته. وبالنتيجة منفتحة للمبادرة والنشاط الفرديين. إن التناقض بين التنظيم القائم على السياسة، التي هي خاصية مشتركة بين كل الأنظمة التي تقوم على الدولة، والتنظيم الذي يقوم على الاقتصاد، في نظام ينأى بنفسه عن الدولة، لا يمكنه أن يكون أكثر راديكالية أو أكثر كمالا. لكي نوضح هذا التناقض بشكل كامل فإننا قد وضعنا هذا المخطط المقارن التالي.

التنظيم السياسي

- ١- تعامل الشعب على أنه غير ناضج وغير قادر على تنظيم أو حكم نفسه دون إشراف أو وصاية.
- ٢- تنحصر كل السلطات في الدولة: في الاقتصاد، في التعليم، في إدارة القضاء، في تفسير القانون، في تشكيل الثروة وتنظيم كل الوظائف.
- ٣- الدولة هي صاحبة السيادة، كل القوى (الجيش، الشرطة، المحاكم، السجون) تتركز في قبضتها. إن الناس فاقدي الحماية وغير مسلحين - الأمر الذي لا يحول دون تسميتهم "سادة" في الديمقراطيات.
- ٤- يجتمع الناس بحسب اعتقاداتهم السياسية، الدينية أو الاجتماعية، التي يمكن القول أنها الدرجة الأدنى بمقدار ما هي القضايا التي يختلف الناس ويتنوعون وفقا لها غالبا.
- ٥- تدعي الدولة، التي هي أقلية صغيرة، أنها تملك أفضل بصيرة وقدرة وحكمة من المجموعات الاجتماعية المختلفة. "رأس واحد يعرف أفضل من البقية مجتمعين".
- ٦- بتحديدها نموذجا ثابتا لكل زمان (بنيتها أو قانونه) فإن الدولة نشوء المستقبل وتفسد الحياة، التي هي متعددة الوجوه ودائمة التغيير.

التنظيم الاتحادي (النقابي)

- ١- اعتبار كل جمعية مهنية كإطار ملائم لتنظيم شؤونها الخاصة. اعتبار الوصاية على أنها غير ضرورية والدولة على أنها زائدة.
- ٢- تنتقل المبادرة إلى المنظمة المهنية. الإشراف على التعليم إلى المعلمين. الإشراف على الخدمات الصحية للعاملين في هذه الخدمات. الإشراف على الاتصالات لاجتماع التقنيين والعمال في جمعية، فيما يعود الإشراف على الإنتاج إلى فيدرالية النقابات.
- ٣- تعاد السلطة إلى حيث جاءت في أن كل مجموعة ستمنحها لأعضائها، ولن تعود مركزة بعد اليوم، سيكون لكل فرد نصيبه وستملك الجمعية ما يحولها إليها كل فرد.
- ٤- سيجتمع الناس وفقا لوظيفتهم العامة وحاجاتهم العامة في الاتحاد، وحتى الآن فيما يتعلق بالبلديات الحرة، وفقا للمحليات والمصالح المشتركة. بهذه الطريقة، يجري تعزيز الأشياء المشتركة إلى أقصى حد.
- ٥- كل في مهنتها الخاصة، تملك الجمعية أفضل بصيرة، وقدرة وحكمة. الأفراد مجتمعين يعرفون أفضل من شخص واحد، مهما كان متعلما.
- ٦- تحت تنظيم الاتحاد فإن التوجيهات التي سيجري التقيد بها سيعاد فحصها باستمرار على ضوء الظروف المستجدة.

التنظيم السياسي

٧ - الدولة تلغي كل شيء لصالحها. ليس للجماهير أن تفعل أي شيء، عدا أن يدفعوا كل ما عليهم، أن يكونوا مطيعين، أن ينتجوا ويسجدوا للإرادة العليا للفرد المسيطر. تقول الدولة: "أعطوني السلطة وسأجعلكم سعداء".

٨ - ينقسم المجتمع إلى طبقتين متعاديتين: أولئك الذين يعطون الأوامر، وأولئك الذين يطيعونها.

٩ - ما يمنح هوفقط حقوق خيالية على الورق: الحرية، السيادة، الاستقلال الخ. لكي تتم تغذية النار المقدسة للوهم السياسي.

١٠ - يقود تقدم وتطور المجتمع الدولة عبر الأشكال الاستبدادية والتسلطية إلى انهيارها. الفاشية هي حل متأخر، كما هي الاشتراكية. تنتكر الدولة وتخفي امتيازاتها فقط لتخسرهما في نهاية المطاف شيئاً فشيئاً مع تطور الوعي الفردي والطبقي.

١١ - عندما تقوم المنظمة على أساس سياسي، يجري تأكيد التراتبية الهرمية باتجاه القمة. فوق الشعب يجد الإنسان - مجلس المدينة: فوقه مجلس المقاطعة: أعلى من ذلك حتى: الحاكم وحتى إلى الأعلى أكثر، الحكومة.

التنظيم النقابي (الاتحادي)

٧ - في غياب الوسطاء والمخلصين سيكون على كل فرد أن يعتني بشؤون الخاصة وأن يعتاد على أن يتدبر أموره من دون وسطاء، محررين أنفسهم بذلك من عادة اكتسبوها عبر قرن بعد قرن من التثقيف السياسي.

٨ - يرفض كل مواطن أن يكون منتجا فقط ولا شيء أكثر من ذلك. المناصب الإدارية ستكون مؤقتة، من دون أي إعفاء من العمل المنتج. هذه المناصب ستكون معتمدة باستمرار على القرارات التي تتوصل إليها الجمعيات.

٩ - الحرية الأساسية، التي هي الحرية الاقتصادية، توضع موضع التنفيذ. الديمقراطية، التي هي حكم الشعب من قبل الشعب نفسه، ستكون واقعا. الفيدرالية ستكون حقيقة، مع منح الاعتراف لأقصى استقلالية ذاتية واستقلالية البلديات وكل كيان منتج.

١٠ - يؤدي تطور المجموعات المهنية إلى كمالها ونموها بشكل أكبر. إنها تتحول من الدفاع عن المصالح الأنانية الاقتصادية للفرد إلى التدريب الذي سيجهزه للقبول بالمسؤولية عن دوره في المجتمع.

١١ - عندما تقوم المنظمة على أساس اقتصادي، فإن التراتبية تعمل من الأسفل إلى الأعلى. يمكن لقرارات لجنة ما أن تلغيها الجمعية العامة، قرارات جمعية ما من قبل الجمعية التشريعية وجمعية تشريعية ما من قبل الشعب.

الثروة والعمل

هناك شيان يجب أن يوزعا بين أفراد شعب ما: الثروة، أو المنتج لتلبية استهلاك كل السكان، والعمل المطلوب لإنتاجها. إن هذا سيكون حلا عادلا مناسبا. وحلا عقلانيا أيضا. لكن في المجتمع الرأسمالي تذهب الثروة إلى جزء واحد، جزء لا يعمل، فيم يلقي بالعمل على كاهل قطاع آخر والذي لا تتم تلبية حاجاته، فيما يتعلق بالاستهلاك. أي أنه لدينا وضع هو تماما نقيض ما يجده الإنسان في الطبيعة، التي تعطي قوتا أكثر ودما أكثر للفرد أو للعضو (من الجسم) الذي يقوم بالعمل.

يقدر أن الثروة ستصل إلى دخلا سنويا مقداره ٢٥,٠٠٠ مليون بيزيتا سنويا { ١٩٣٥ }. إذا ما وزعت بشكل ملائم فإنها ستعني أن كل سكان إسبانيا، حوالي ٢٤ مليون مواطن، سيكونون في رغد من العيش، مع أكثر بقليل من ١٠٠٠ بيزيتا سنويا. هكذا فإن عائلة مؤلفة من خمسة أشخاص سيكون دخلهم السنوي ٥٠٠٠ بيزيتا - وهو وضع سيسمح لكل فرد بأن يعيش في رغد نسبي، نتحدث هنا من وجهة النظر الاقتصادية.

لكن حيث أن رأس المال، في ظل النظام الرأسمالي، يتوقع أن يحقق زيادة (فائدة) بمعدل ٦ بالمائة سنويا، وأن على السلطة أن تماثله في الدخل، بحيث أن بعض الأشخاص سيملكون دخلا من عدة ملايين من البيزيتات سنويا، فيجب أن تكون هناك عوائل بأكملها يقل دخلها عن نصف حاصل ما هولكل فرد كحصة كل منهم.

إن قضية البيزيتات وكيفية توزيعها لن تطرح مرة أخرى في ظل الشيوعية التحررية. سيجري التعامل فقط بالبضائع وهذه لن يكون بالإمكان تغييرها إلى بيزيتات، ولا يمكن مراكمتها، وسيجري توزيعها بين الجميع بما يتناسب مع حاجاتهم.

الشيء الآخر الذي نحتاج إلى مشاركته هو العمل. وهنا أيضا يمكن للمرء أن يرى ذات انعدام العدالة الظالم والباعث على الثورة. لكي يتمكن البعض من أن يقضوا حياتهم وهم يتسكعون بكسل، يجب على الآخرين أن يتصببوا عرقا لثمانية ساعات يوميا، إن لم يكن لعشرة أو أربعة عشر ساعة.

الآن حيث أن قرابة سبع ملايين عامل منهمكين في إنتاج الثروة وأن هذا يعني أن عليهم أن يعملوا ٨ ساعات وسطيا في اليوم، فإذا كان على ال ١٤ مليون مواطن سليمي الجسم أن يعملوا فإن هذا سيعني يوم عمل من أربعة ساعات فقط لكل شخص.

هذا هو الدرس الواضح والبسيط عيانا الذي يمكن استنتاجه من توزيع جيد وعادل. هذه هي اليوتوبيا التي يريد الأناركيون أن ينجزوها.

الإمكانية الاقتصادية لوطننا

كما قد يتوقع المرء فإن تطبيق الشيوعية التحررية في وطننا، من بين كل شعوب أوروبا، سوف يجلب معه عداوة الأمم الرأسمالية. مستخدمة الدفاع عن مصالح رعاياها كذريعة، ستحاول البرجوازية الإمبريالية أن تتدخل بقوة السلاح لتسحق نظامنا في مهده. إن التدخل المسلح من طرف واحدة أو عدد من السلطات المعزولة سيعني إطلاق العنان لحرب عالمية. وذلك لغرض تجنب تهديد الثورة الاجتماعية في بلدانهم، ستفضل الأمم الرأسمالية المؤامرة السرية بتمويل جيش عميل أو مرتزق كما فعلت في روسيا، والذي سوف يعتمد على أي واحد من حصون الرجعية التي قد تبقى.

إن ذكريات نضالات مشابهة وأوضاع مشابهة في تاريخ شعوبنا تمنحنا الثقة في المعركة في سبيل استقلالنا، والظروف الطبوغرافية التي تمنحنا إياها أرضنا. إذا قام الشعب بإنتاج معظم خيرات الريف، وبالتالي وصل إلى مستوى أكثر رغدا من الحياة، فإنه سيكون المدافع الأكثر استعدادا لبذل الدم دفاعا عن الشيوعية التحررية.

تهديد آخر هو خطر محاصرة سواحلنا من قبل السفن الحربية للأمم الرأسمالية ونتيجة لذلك سيفرض علينا أن نعتد فقط على مواردنا الخاصة فقط. وأخذنا بالاعتبار طول سواحلنا فإن حصارا كهذا سيمكن التملص منه بسهولة. لكن هذا الاحتمال يبقى قائما، لذا علينا أن نطرح هذا السؤال مقدما.

هل ننتج نحن بأنفسنا ما يكفي لكي نكون في وضع نتدبر فيه أمورنا بشكل كامل من دون واردات.

دعونا نرى. إن الأرقام الحالية لن تكون مطابقة تماما للوضع المستقبلي، لأنها لا تعتمد كثيرا على حاجاتنا المستوردة مثلا ما هو مريح ليطم استيراده، وهي ليست دائما نفس الشيء. هكذا الفحم، مثلا، يمكن التنقيب عليه من طبقات غنية به في تربتنا، مع ذلك فإننا نستورده من انكلترا لأنه مقارنة بفحمنا، فإن الفحم الانكليزي ذا أسعار تنافسية. وفي هذه السنة يتم استيراد القمح الأرجنتيني رغم أنه لا توجد حاجة فعلية لذلك، حيث أن هناك الكثير من القمح في الأندلس.

تظهر الإحصائيات أننا مكتفين ذاتيا فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي: فنحن نصدر كميات كبيرة من زيت الزيتون، البرتقال، الأرز، الخضراوات، البطاطا، اللوز، الخمور والفواكه. ونحن مكتفون ذاتيا في الحبوب، بغض النظر عن حقيقة أننا نستورد الذرة الصفراء. ونحن نملك من المعادن أكثر مما يكفي حاجاتنا.

لكننا معتمدين على الاستيراد فيما يتعلق بالنفط ومشتقاته (البنزين، الزيوت الثقيلة، زيوت الانزلاق، الخ)، والمطاط، القطن ولب الخشب. استنادا على أنها ضرورية للنقل، فإن نقص البترول قد يثبت أنه عقبة فعلية لتنمية اقتصادنا. بالنتيجة، ففي حالة فرض حصار، سيكون من الحيوي أن نحشد كل طاقاتنا لحفر آبار جديدة بحثا عن البترول، الذي ما نزال نحتاج إلى تحديد أماكنه، رغم أنه يعتقد بوجوده بالفعل. يمكن الحصول على البترول بتقطير الفحم اللين والليجنيث (نوع من الفحم الحجري - المترجم)، اللذين يوجدان بوفرة في بلدنا. إن هذه الصناعة موجودة بالفعل ويجب أن تعزز لكي تتمكن من تلبية حاجاتنا. يمكننا أن نزيد من إمداداتنا من البنزين بمزجها مع ٣٠٪ إلى ٥٠٪ من الكحول، وهو مزيج يعطي نتائج ممتازة في كل المحركات. إن إمداد الكحول لن ينضب، لأنه يمكن الحصول عليه من الأرز، القمح، البطاطا، الدبس، العنب، والخشب، الخ.

فيما يتعلق بالمطاط، سيتعين إنتاجه بطريقة صناعية تركيبية، كما يجري في ألمانيا اليوم.

تجري زراعة القطن فعليا في بلادنا، خاصة في الأندلس، بنجاح كبير، ويمكن الحكم عليها: من الزيادة المستمرة في إنتاجها سيكون هذا الإنتاج في القريب العاجل كاف لتلبية حاجاتنا كشعب. وتمكن زراعته بدلا من الكرمة والزيتون، المحصولين اللذين يفرض إنتاجهما عن حاجتنا.

يمكن توسيع صناعة الأخشاب لتلبية حاجاتنا من هذا المنتج، مع زيادة مماثلة في برنامجنا لإعادة التشجير.

تعد أشجار الأكالبتوس والصنوبر أفضل المصادر للخبث.

لكن بغض النظر عن الإنتاج في حالته الراهنة يوجد هناك أساس للتفاوض عندما يتذكر المرء الإمكانيات التي تملكها إسبانيا للإنتاج. إنها ما يمكن للمرء أن يعتبرها كبلد ما تزال بانتظار أن تستثمر، بلد لم تستثمر حتى اليوم حتى عشر مواردها الكلية.

لدينا إمدادات لا تحصى من الكهرباء، حيث تأتي ثانيا فقط خلف سويسرا. وبناء مستودعات وقنوات الري هو مجال بكر في الواقع. إننا حتى لا نزرع نصف أراضينا الزراعية، التي تقدر بمئتين مليون هكتار. تحتاج أراضينا الزراعية إلى التحسين: يجب تعزيز استصلاحنا للأرض ويجب أن تدخل آلات الزراعة في كل مكان. سيسمح نظام يعمل فيه كل الجميع معا بزيادة الإنتاج ما أن يتم توفير آلات الزراعة، الموجودة اليوم فقط بتصرف كبار أصحاب الأراضي الأغنياء، لكل ممتلكات البلديات.

إن مطابقة الإنتاج مع الاستهلاك هوشيء يجب أن نحاول تحقيقه. لدينا أكثر ما يكفي من الأرض. لكن بغض النظر عن الأرض لدينا من الطاقة البشرية أكثر مما نحتاج، مما يعني وجود إمكانيات كامنة للإنتاج.

بعيدا عن أن تكون مشكلة لمنظومة الشيوعية التحررية، فإن فائض الطاقة الإنسانية سوف يكون، عوضا عن ذلك، ضمانة للنجاح. إذا كان هناك فائضا من العمال فإن هذا سيعني أنه ستكون هناك حاجة لعمل أقل وأنه أمامنا سبيلين متاحين لنا. إما أن نقلص يوم العمل أو أن نزيد الإنتاج.

تعني قوة العمل الإضافية أنه سيمكننا أن نقلص يوم العمل للفرد، نلبي الزيادة في العمل (بناء مستودعات وقنوات الري، القيام بإعادة التشجير، زيادة استصلاح الأراضي، زيادة إنتاج المعادن واستغلال الطاقة المائية وإطلاق الإنتاج في صناعة ما.

بفضل تنظيم ورديات العمل سيكون من الأسهل تشغيل مجموع العاملين بأفضل شكل لزيادة الإنتاج في مصنع ما أو لمضاعفة أرقام إنتاجه اليومي من دون زيادة عدد آتاته. ينظر إلى العمال الحاليين على أنهم ماهرين بحيث يمكن تقسيمهم إلى ورديتين، واحدة تعمل بعد الأخرى يضم كل منها عددا كبيرا من المبتدئين المتدربين.

بهذه الطريقة حتى في أكثر الصناعات ضعفا يمكن مضاعفة الإنتاج من دون الحاجة للتفكير بإقامة مصانع جديدة ومن دون الحاجة لتحسين أوزيادة الآلات.

ظهر بالنتيجة أن بلدنا يمكنه أن يكون مكتف ذاتيا وبالتالي أن يصمد في وجه قسوة سنوات عدة من الحصار. ما أن تحقق بنا الحاجة الفعلية، عندها فإن الحلول التي يمكننا نحن، غير المختصين، أن نبتدعها بطريقة مرتجلة، سيجري تحسينها، كما ستقوم الشدة بتحفيز عزيمةنا وإبداعنا.

لا يمكن للمرء أن يترك كل شيء للارتجال لكن لا يمكن رفض اللجوء إليه الظروف الصعبة حالا، لأنه في هذه الأوقات بالتحديد نكون أوسع حيلة.

التطبيق

تقوم الشيوعية التحررية على منظمات توجد بالفعل، بفضل الحياة الاقتصادية في المدن والقرى يمكن أن تستمر على ضوء الحاجات الخاصة في كل منطقة. هذه الكائنات هي الاتحاد والبلدية الحرة. يجمع الاتحاد الأفراد معا، مقسما إياهم في مجموعات وفقا لطبيعة عملهم أوالاتصال اليومي أثناء نفس العمل. أولا تقوم بجمع عمال مصنع ماء، معمل أو شركة، تشكل هذه أصغر خلية تتمتع بالاستقلالية فيما يتعلق بأي شيء يهمها وحدها. تشكل إلى جانب الخلايا المشابهة قسما داخل الاتحاد الصناعي أو المهني. هناك نقابات عامة لتعامل مع أولئك العمال الذين لا تكفي أعدادهم لتشكيل اتحاد خاص بهم. تتحد الاتحادات المحلية مع بعضها البعض، مشكلة اتحادات محلية، مؤلفة من لجنة تنتخبها الاتحادات، ومن الجمعية العامة لكل اللجان، ومن الجمعية العامة التي، في التحليل الأخير، تمتلك السيادة العليا.

البلدية الحرة هي جمعية كل العمال في منطقة صغيرة جدا، قرية أو ضيعة، تتمتع بالسيادة فيما يتعلق بكل قضايا المنطقة. كمؤسسة ذات أصول قديمة جدا، بغض النظر عن التعيم عليها من قبل المؤسسات السياسية، تستعيد سيادتها القديمة وتضطلع بمهمة تنظيم الحياة المحلية.

إن الاقتصاد الوطني هونتيجة تعاون مناطق مختلفة تشكل الشعب. عندما تنظم كل منطقة اقتصادها بشكل جيد وتديره بشكل جيد، فإن المجموع يجب أن يكون تنسيقا منسجما وأن يكون الشعب في سلام مع نفسه بكل ما تعنيه الكلمة. القضية هوأنه لا يجب فرض هذا الكمال من الأعلى، بل يجب أن يزدهر على مستوى القاعدة، بحيث يكون نموا عفويا وليس تفتحا مفروضا. كما هي الاتفاقات بين الأفراد التي يمكن التوصل إليها من خلال التواصل بينهم، يمكن تحقيق الانسجام بين المناطق بطريقة مشابهة، من خلال الاتصالات الظرفية والمنتظمة في الجمعيات العامة والمؤتمرات وأخيرا، الاتصالات المتطورة باستمرار التي تقوم بها الفيدراليات الصناعية التي سيكون ما يلي عبارة عن إيجاز خاص بها.

دعونا نقوم بنظرة منفصلة على التنظيم في الريف، في المدن، وتنظيم الاقتصاد ككل.

في الريف

في الريف سيؤدي تطبيق الشيوعية التحررية إلى أقل المضاعفات، لأن ما يحتاج إليه فقط هو تفعيل البلدية الحرة.

البلدية الحرة، أو الكومونة، هي اجتماع كل القاطنين في قرية أو ضيعة في جمعية ذات سلطات كاملة لتدير وتنظم الشؤون المحلية، بشكل أساسي الإنتاج والتوزيع.

المجلس اليوم ليس أداة حرة، حيث يعتبر كيانا قانونيا، ويمكن إلغاء قراراته من قبل الشركة، مجلس الريف أو الحكومة، المؤسسات الطفيلية الثلاثة التي تعتاش على ظهره.

في البلدية الحرة ستكون كل المنطقة الخاضعة لسلطته خاضعة للملكية العامة وليس فقط أن تكون جزءا من الأرض البلدية كما هي الحال اليوم، الهضاب، الأشجار والبروج، الأرض الزراعية، حيوانات العمل والحيوانات التي تربي من أجل لحمها، المباني، الآلات وأدوات المزرعة، والأدوات الفائضة، والمحصول الذي يجمع أو يوضع في المستودعات من قبل السكان.

بالتالي فإن الملكية الخاصة الوحيدة التي ستوجد ستكون تلك الأشياء الضرورية لكل فرد - مثل المسكن، الملابس، الأثاث، أدوات الحرفة، الحصاة التي يدخرها كل مواطن ومواد الحياة الصغرى أو الدواجن التي تربي في المزرعة التي قد يرغب بالاحتفاظ بها للاستهلاك الشخصي أو كهواية.

كل شيء زائد عن الحاجة يمكن أن يجمع في أي وقت من قبل البلدية، بشرط الموافقة المسبقة للجمعية العامة، حيث أن كل شيء نحتفظ به دون أن نكون بحاجة إليه لا نملكه بالفعل، لأننا بطريقة أخرى نحرم منه الآخرين. تعطينا الطبيعة حق امتلاك ما نحتاجه، لكن لا يمكننا أن ندعي امتلاك ما يفرض عن حاجتنا دون أن نكون قد ارتكبنا فعل السرقة، من دون أن نستولي على حقوق ملكية الجماعة.

سيكون كل السكان متساويين :

١ - سوف ينتجون ويساهمون بصورة متساوية في إدامة الكومونة، من دون أي تمييز أو تفريق ما عدا ذلك الذي يقوم على الأهلية (مثل العمر، التدريب الحرفي، الخ)

٢ - سوف يقومون بدور متساوي في اتخاذ القرارات الإدارية في الجمعيات العامة، و

٣ - سيتمتعون بحقوق متساوية في الاستهلاك بحسب حاجاتهم، أو، عندما يكون ذلك حتميا، وفق حصص الإعاشة.

أيما شخص يرفض العمل لصالح الكومونة (عدا الأطفال، المرضى والمسنين) سيحرم من حقوقه الأخرى: أن يشارك في بحث أمورها وأن يستهلك.

سوف تتوحد البلدية الحرة مع مثيلاتها في بقية المناطق ومع الفيدراليات الوطنية الصناعية. ستعرض كل منطقة فائض نتاجها للتبادل، في مقابل تلك الأشياء التي تحتاجها. وستقوم بمساهمتها الخاصة نحو أعمال المصالح العامة، مثل السكك الحديدية، الطرق العامة، مستودعات المياه، مساقط المياه، إعادة التشجير، وغير ذلك.

في مقابل هذا التعاون في المصالح العامة في الإقليم أو الأمة، سيكون أعضاء البلدية الحرة قادرين على أن يجنوا فوائد الخدمات العامة مثل البريد، البرق، التلفونات، السكك الحديدية والنقل، شبكة الإمداد بالكهرباء مع فروعها، المآوي، المستشفيات، المصحات ومنتجات المياه المعدنية، التعليم العالي والجامعي، السلع والمنتجات التي لا تنتج في منطقتهم.

ستستعمل الطاقة البشرية الفائضة في العمل الجديد والإنتاج الجديد الذي يناسب المنطقة، وتوزيع العمل بين الجميع، وإنقاص عدد ساعات العمل ومدة يوم عمل كل عامل.

لا يجب على القرويين أن يقلقوا من البلدية الحرة، لأن أسلافهم قد عاشوا في نمط مشابه حقيقة. يمكن للمرء أن يجد في كل قرية العمل المشترك، والملكية المشتركة إلى درجة أكبر أو أصغر وفعاليات مشتركة (مثل جمع القود أورعي الماشية). هناك أيضا في التقاليد الريفية إجراءات تقليدية وطرق ووسائل يمكن من خلالها إيجاد حل لكل مشكلة محتملة، وفي هذه الإجراءات لا يؤخذ القرار أبدا من قبل فرد واحد، حتى لو أنه قد انتخب من قبل الآخرين لهذه المهمة، بل من خلال اتفاق الجميع.

في المدينة

في المدينة، فإن دور المجلس البلدي الحر تقوم به الفيدرالية المحلية. في المراكز الكبرى للسكان يمكن مثل هذه المنظمات أن توجد في كل مقاطعة. السيادة المطلقة في الفيدرالية المحلية للاتحادات الصناعية توجد في أيدي الجمعية العامة لكل المنتجين المحليين.

إن مهمتها هي تنظيم الحياة الاقتصادية لمنطقتها، خاصة الإنتاج والتوزيع، على ضوء حاجات منطقتها، وأيضا، حاجات المناطق الأخرى.

في وقت الثورة، ستحوز الاتحادات على الملكية الجماعية للمصانع، المعامل، وحجرات العمل، أماكن السكن، الأبنية والأرض، للخدمات والأدوات العامة والمواد الخام والمواد المحفوظة في المستودعات.

ستنظم اتحادات المنتجين التوزيع، باستخدام التعاونيات ومباني المصانع والأسواق.

إن دفتر الحساب المصرفي لمنتج ما، الذي يقدمه الاتحاد صاحب العلاقة سيكون ضروريا إذا رغب أي شخص بأن يتمتع بكل حقوقه، بالإضافة إلى المعلومات المفصلة التي تتعلق بالاستهلاك مثل حجم العائلة، مثلا، عدد ساعات وأيام العمل سوف تذكر أيضا في هذه الدفاتر الحسابية. سيكون الأشخاص الوحيدون المستثنون من هذا الشرط هم الأطفال، المسنين والمقعدين.

يعطي دفتر الحسابي للمنتج الحق لكل هذه الأشياء :

١ - أن يستهلكوا كل المنتجات التي يجري توزيعها في تلك المنطقة، بشكل يتماشى إما مع حصة الإعاشة أو مع حاجاتهم.

٢- أن يملك، لاستخدامه الخاص، منزلا مناسباً، والأثاث الضروري، مزرعة دواجن في ضواحي المدينة، أوحصة، أوحديقة حسبما تقرره التعاونية.

٣- أن يستخدم الخدمات العامة.

٤- أن يشارك في التصويت على القرارات التي تتخذ في مصنعه، معمل شركته، قسمه الخاص، الاتحاد أو الفيدرالية المحلية.

سوف ترعى الفيدرالية المحلية حاجات منطقتها وستحرص على أن تطور تلك الصناعة الخاصة بها التي تناسبها أكثر ما يمكن، وألتي يحتاجها الاتحاد بشكل أكثر اضطرارا.

في الجمعية العامة، سيجري توزيع العمل بين الاتحادات الكثيرة، التي سوف توزعه بين أقسامها، كما ستقوم هذه الأقسام بتوزيعها بين ورشها بهدف دائم هو الحلولة دون ظهور البطالة، وزيادة الإنتاج اليومي لوردية العمال في الصناعة، أولتقليص المقدار اللازم من طول يوم العمل.

كل المطالب التي هي ليست اقتصادية تماما تترك للمبادرات الخاصة للأفراد أو للمجموعات.

يجب على كل اتحاد أن ينخرط في النشاطات التي تجلب المنفعة للجميع، خاصة تلك النشاطات التي تهتم بحماية صحة المنتجين وجعل العمل أكثر جمالا.

النظام الاقتصادي العام

ترغم الضغوط الاقتصادية الأفراد على التعاون في إطار الحياة الاقتصادية لمنطقتهم. نفس هذه الضغوط الاقتصادية يجب أن تشعر بها الجمعيات، مجبرة إياها على التعاون في إطار الحياة الاقتصادية للشعب. لكن لتحقيق هذا لا توجد هناك حاجة لا لمجلس مركزي أو لجنة عليا، تلك التي تحمل بذور التسلسلية والتي هي بؤر للديكتاتوريات، إضافة إلى أنها مأوى للبيروقراطية. لقد قلنا أننا لا نحتاج إلى مخطط أو إلى أية سلطة أمرة أبعد من الاتفاق المشترك بين المحليات. حالما تنظم كل محلية (مدينة، قرية، أو الضيعة) حياتها الداخلية، سيكون عندها تنظيم الشعب كاملا. وهناك شيء آخر يمكننا إضافته فيما يتعلق بالمحليات. ما أن يتأكد كل أعضائها الأفراد أنه سوف تتم تلبية حاجاتهم، عندها سوف تصبح الحياة الاقتصادية للبلدية أو الفيدرالية كاملة.

في علم الأحياء (البيولوجيا) يتحتم على العضوية لكي تحقق فيزيولوجيتها الملائمة وحالتها السوية، يجب على كل واحدة من خلاياها أن تقوم بوظيفتها وهذا يتطلب شيئا واحدا فقط: أن يجري التأكد من وصول الدم وارتباطها بالأعصاب. يمكننا أن نقول نفس الشيء عن شعب ما. يتم ضمان حياة الشعب وطبيعتها عندما تلعب كل محلية دورها وعندما يتم ضمان استمرار التروية الدموية التي تأتي بكل ما تحتاجه ويأخذ بعيدا كل ما يعيقها (أولنضعها بطريقة أخرى، يجري ضمان النقل) وعندما تكون المناطق في تواصل مع بعضها البعض وتتبادل حاجاتها وإمكاناتها المتبادلة.

وهنا حيث تأتي الفيدراليات الصناعية الوطنية إلى العمل، لتكون فقط أجهزة لإتقان وإحكام الخدمات التي يجري تنظيمها وفقا لمبادئ الجماعة التي تحتاج إلى أن تدار على مستوى وطني، مثل الاتصالات (البريد، التليفونات، البرقيات) والنقل (السكك الحديدية، السفن، الطرق العامة والطائرات).

فوق التنظيم المحلي، لا يجب أن توجد أية بنية فوقية فيما عدا هذه المنظمات المحلية التي لا يمكنها القيام بوظائفها الخاصة محليا. إن المعبر الوحيد عن الإرادة الشعبية هي المؤتمرات وحيث تتطلب الظروف فإنها سوف تمارس، بشكل مؤقت، سلطة كهذه قد تسند أو تعهد إليها من قبل القرارات المتخذة بالاستفتاء العام من قبل جمعياتها.

إلى جانب الفيدراليات الوطنية للنقل وللاتصالات يمكن أن توجد فيدراليات إقليمية أو ريفية، كالفيدراليات المائية، والتي تهتم بالغابات، أو الكهرباء. سوف تملك الفيدراليات الوطنية الطرق، السكك الحديدية، المباني، المعدات، الآلات، والمعامل كملكية مشتركة. وستوفر خدماتها بحرية للمناطق وللأفراد الذين يتعاونون مع جهودها الخاصة في الاقتصاد الوطني، عارضين منتجاتهم أو فائض نتاجهم، ساعين، بأقصى طاقتهم، إلى إنتاج يتجاوز حاجات الطلب الوطني، ومقدمين مساهمتهم الشخصية لعمل كهذا حيث تكون هناك حاجة لمثل هذه الخدمات.

إن مهمة الفيدراليات الوطنية للاتصال والنقل هو أن تجعل المناطق تتواصل مع بعضها البعض، وأن تبني خدمات النقل بين الأقاليم المنتجة وتلك المستهلكة، معطية الأولوية للأشياء القابلة للفساد التي يجب أن يتم استهلاكها بسرعة، بضائع مثل السمك، الحليب، الفواكه واللحم.

يتوقف على التنظيم الصحيح للنقل تأكيد وصول الإمدادات إلى المناطق ذات الحاجة وعدم وجود ازدحام في المناطق التي تنتج فائضا.

لا يمكن لدماغ واحد ولا لهيئة من العقول أن ترعى هذا التنظيم. يصل الأفراد إلى اتفاق من خلال اجتماع بعضهم ببعض وتفاعل المناطق نفس الشيء بالتواصل مع بعضها البعض. إن دليلاً أو كتاباً مرشداً، يظهر المنتجات التي ستتخصص كل منطقة بها، سوف يبسط إدارة الإمدادات، محمداً ما الذي يمكن طلبه من منطقة ما وما يجب تقديمه لها.

دع الضرورة تدفع الأفراد لكي يوحدوا جهودهم في المشاركة في الحياة الاقتصادية لمنطقتهم. ودع الضرورة بالمثل تدفع التعاونيات لتنظم نشاطها من خلال التبادل على نطاق وطني، ودع الدورة الدموية (النقل) والجهاز العصبي (الاتصال) تلعب دورها في بناء الروابط المتبادلة بين المناطق.

لا إدارة الاقتصاد ولا حرية الفرد تتطلب أية تعقيدات إضافية.

النتيجة

إن الشيوعية التحررية هي طريق مفتوح يمكن للمجتمع من خلاله أن يتنظم بحرية ووفقا لانسجامه الخاص، ويمكن من خلاله لتطور المجتمع أن يواصل سيره الخاص من دون تحولات مصطنعة.

إنها الأكثر عقلانية بين كل الحلول للقضية الاقتصادية في أنها تتطابق مع مشاركة عادلة للإنتاج والعمل المطلوبة للتوصل إلى حل. يجب ألا يكون بمقدور أي كان أن يقلص هذه الضرورة ليشترك في جهد متناسب في الإنتاج، لأن الطبيعة نفسها هي التي تفرض علينا قانون العمل الصارم في بيئات لا تنمofيها قوتنا تلقائيا.

إن الإلحاح الاقتصادي هو رابطة المجتمع. لكنه، ويجب أن يكون فقط، الإكراه الوحيد الذي يجب أن يمارسه المجموع على الفرد. يجب أن تبقى كل بقية الفعاليات - الثقافية، الفنية، والعلمية - بعيدة عن سيطرة أو تحكم المجموع وأن تبقى في أيدي تلك المجموعات الحريضة على أن تسعى إليها وتشجعها.

تماما كما أن يوم العمل الإجباري (مثلا يوم العمل الضروري فعليا وفق التكنولوجيا المتوفرة، محرر الطبعة الانكليزية) سوف لن، يستنزف قدرة الفرد على العمل - فسيكون هناك، بجانب الإنتاج المخطط، هناك إنتاج آخر حر عفوي - إنتاج تحفزه الاندفاع والحماسة، إنتاج سيكون هونفسه إشباعه الخاص، مكافأته الخاصة. في هذا الإنتاج ستوضع وتستنتج بذور مجتمع آخر، المجتمع الجديد الذي سيعلي الأناكسية ويبشر بها، وطالما كانت تستجيب لحاجات المجتمع، فإن المراقبة الاقتصادية للفرد من قبل المنظمات ستكون زائدة.

سوف يطرح ألف اعتراض، معظمها يخلو من أي معنى لتعتبر دحضا مستحقا. هناك اعتراض يردد غالبا هو الكسل. الكسل الآن هو النتاج الطبيعي لبيئة تخدم أشخاصا محددين خاصة، لأنه هنا الطبيعة تبرر الكسل، جاعلة الفرد خاملًا.

إننا نقر بالحق في الكسل بشرط أن أولئك الذين يريدون ممارسة هذا الحق يقبلون بأن يتدبروا أمورهم من دون مساعدة الآخرين. إننا نعيش في مجتمع حيث نجد أن الشخص الكسول، الكائن غير الكفاء واللا اجتماعي هم نماذج الأشخاص الذين يحققون الازدهار ويستمتعون كثيرا، هم الذين يملكون القوة ويعاملون باحترام. إذا وافق أشخاص كهؤلاء على أن يتخلوا عن كل ذلك، لن تكون هناك أية عقبة أمام الآخرين، كمعروضات في المتاحف أوصالات العرض، تماما كما توضع الحيوانات المستحاث في المعرض اليوم.